

دور رقمنة الإدارة الجبائية في الرفع من الحصيلة الجبائية

The Role of the Digitalization of Tax Administration in Increasing Tax Revenuesونوقي عادل¹، رحال نصر²، بياض مصطفى³¹ مخبر التنمية المحلية المستدامة والمقاولاتية تعبئة وإزدهار DELODEP/TDF، جامعة تندوف،adel.ouanouki@cuniv-tindouf.dz² مخبر التنمية المحلية المستدامة والمقاولاتية تعبئة وإزدهار DELODEP/TDF، جامعة تندوف،naser.rahall@cuniv-tindouf.dz³ مخبر التنمية المحلية المستدامة والمقاولاتية تعبئة وإزدهار DELODEP/TDF، جامعة تندوف،moustafa.bayad@cuniv-tindouf.dz

تاريخ النشر: 2026/05/31

تاريخ القبول: 2026/05/06

تاريخ الاستلام: 2026/02/24

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور رقمنة الإدارة الجبائية في الرفع من الحصيلة الجبائية وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة الجبائية لصالح المكلفين بالضريبة، وكذا الوقوف على طبيعة وإيجاد العلاقة بين التوجه نحو رقمنة الإدارة الجبائية والرفع من الحصيلة الجبائية، ولتحقيق ذلك تم اعتماد استبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة والموزع على عينة مكونة من 42 موظف بمركز الضرائب لولاية تندوف، وقد أظهرت النتائج دليل عن توفر مؤشرات عن وجود دور لرقمنة الإدارة الجبائية وكذا التحصيل الضريبي، مما يؤكد وجود علاقة ارتباط قوية وذات دلالة، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام برقمنة كل البيانات وادخال كل المعلومات اللازمة لتسهيل للولوج للمنصة مع تقديم الدعم الفني لذلك وهذا لأجل تحقيق الجودة والرفع من الحصيلة الضريبية.

الكلمات المفتاحية: رقمنة، الإدارة الجبائية، الحصيلة الضريبية.**تصنيف JEL:** O33، H21، H26

Abstract: This research aims to highlight the role of tax administration digitalization in enhancing tax revenue and improving the quality of services provided to taxpayers. Furthermore, it seeks to investigate the nature of the relationship between the shift towards digitized tax administration and the increase in tax yield. To achieve these objectives, a questionnaire was utilized as the data collection instrument, distributed to a sample consisting of 42 employees at the Tindouf Province Tax Center. The results provided evidence indicating a significant impact of tax administration digitalization on tax collection, confirming a strong and statistically significant correlation between the two variables. Consequently, the study recommends the necessity of focusing on digitizing all data and inputting all requisite information to facilitate platform access, accompanied by the provision of technical support, in order to ensure service quality and maximize tax revenue.

Keys words: Digitalization; Tax Administration; Tax Revenue.**JEL classification codes:** O33; H21; H26المؤلف المرسل: ونوقي عادل، الإيميل: adelouanouki80@gmail.com

تمهيد:

قد شهد العالم الاقتصادي تحولات عميقة فيالرقمنةوالتي اجتاحت أغلب القطاعات، بما فيها قطاع المالية العامة في الجزائر، وبالأخص الإدارة الجبائية، بمنأى عن هذه التغيرات. تسعى الجزائر ضمن استراتيجيتها لعصرنة المالية العامة إلى تبني خيار "الرقمنة" كآلية حتمية لتجاوز الاختلالات التقليدية في التسيير الجبائي، والمتتمثلة أساساً في ضعف التحصيل، تفشي التهرب الضريبي، وبطء الإجراءات الإدارية.

وتعتبر الإدارة الجبائية هي الأساس في تمويل الخزينة العمومية، ولكن الأساليب المتبعة التقليدية والبيروقراطية ولسنوات عدة في التسيير جعلتها عائقاً أمام تحقيق الكفاءة والعدالة الضريبية، مما أدى إلى تفاقم ظواهر التهرب الضريبي وتراكم لبواقي التحصيل لسنوات عدة. وبزاهة وفطنة المديرية العامة للضرائب تم رسم استراتيجية لعصرنة ورقمنة شاملة تم إطلاق أنظمة معلوماتية متطورة (مثل نظام "جبائتك" Jibaya'tic ونظام "مساهمتكم" Moussahama'tic)، هدفها تبسيط الإجراءات وتوسيع الوعاء الضريبي مع تحسين العلاقة مع المكلفين، كما أستخدمت مؤخرًا منصة جديدة (منصة "طابعكم" tabioucom) تتيح المنصة للمستخدمين دفع حقوق الطوابع الجبائية لمختلف الوثائق والمعاملات عبر الإنترنت، مما يوفر الوقت والجهد.(عصرنة وتحديث الإدارة الجبائية في الجزائر، 2025)

وتعتبر ولاية تندوف، بحكم موقعها الاستراتيجي والديناميكية الاقتصادية التي تشهدها، نموذجاً يستحق الدراسة لتقييم مدى نجاح هذه الأنظمة الرقمية في بيئة محلية، ومدى مساهمتها الفعلية في الرفع من الحصيلة الجبائية بمركز الضرائب، من خلال الانتقال من التسيير الورقي إلى التسيير الرقمي المؤتمت.

اشكالية الدراسة:

من هذا المنطلق، تبلور معالم الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال التالي:

"إلى أي مدى تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في الرفع من الحصيلة الجبائية ببلدية تندوف؟"

أهمية الدراسة:

- الأهمية العلمية: تستمد الدراسة أهميتها من حداثة الموضوع، حيث تحاول سد الفجوة البحثية المتعلقة بآثار الرقمنة في المناطق النائية والحدودية (تندوف)، والتي غالباً ما تغفلها الدراسات التي تركز على المدن الكبرى.
- الأهمية العملية: تكمن في تقديم توصيات ميدانية لمديرية الضرائب بولاية تندوف، تساعد في تشخيص معوقات التحصيل واقتراح حلول رقمية لدمج الاقتصاد الموازي (خاصة التجارة الحدية) في الاقتصاد الرسمي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى:

- 1- تشخيص واقعالرقمنة في مدى توفر البنية التحتية الرقمية بمصالح الضرائب في بلدية تندوف من (شبكات، أجهزة، برمجيات).
- 2- قياس أثر الرقمنة على آليات حصر الوعاء الضريبي (Identification) ودمج المكلفين غير المسجلين.
- 3- اختبار فعالية "التقاطع الرقمي للمعلومات" في كشف المتهربين ضريبياً.
- 4- تبسيط الإجراءات وتحسين العلاقة بين سهولة الدفع الإلكتروني وتقليل "التكلفة النفسية" للضريبة، وانعكاس ذلك على السيولة المالية للخزينة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر معنوي للرقمنة الإدارة الجبائية على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب لولاية تندوف.

الفرضيات الفرعية:

- لا يوجد أثر معنوي لواقع الرقمنة وتوسيع الوعاء الضريبي على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف
- لا يوجد أثر معنوي لكفاءة الرقابة الجبائية الرقمية على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.
- لا يوجد أثر معنوي لتبسيط الإجراءات والامتثال الطوعي الرقمي على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.

الدراسات السابقة:

لإثراء الموضوع، تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة:

- 1- دراسة: (Bird & Eric M., 2008) حول "تكنولوجيا المعلومات والإصلاح الضريبي في الدول النامية"، وتوصلت النتيجة إلى أن من بين المحفزات لإعادة هندسة العمليات الجبائية وتقليل من تكلفة التحصيل هي التكنولوجيا والتي أصبحت أداة من أدوات المهمة.
 - 2- دراسة: (سليمان و ملاك، 2023) حول "مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة"، تم استهداف المكلفين بالضريبة المستخدمين لبوابة جبايتك بمدينة قسنطينة، ومكنت الدراسة بأنه لدى المكلفين وعي وقبول لما تم استحدثه وتسهيله وتخفيف عنهم من أعباء التنقل.
 - 3- دراسة (سنوسي و بعاج، 2024): حول الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات تطبيق التكنولوجيا الرقمية في إدارة الضرائب للحد من ظاهرة التهرب الضريبي " ركزت على التوجه نحو الرقمنة من خلال الفحص الضريبي أمر حتمي لا خيار ، كما أكدت أن الفحص الضريبي يساهم في تقليل من الوقت و الجهد والتكلفة، كما يزيد من كفاءة المركز من التحصيل الشهري والسنوي للضرائب.
 - 4- دراسة (قروي، 2024): حول "تبنى نموذج استخدام المكلفين بالضريبة للنظام المعلوماتي الجبائي-جبايتك- في الجزائر" أجريت الدراسة من قبل المكلفين بالضريبة لمركز الضرائب قائمة، وكانت النتيجة أن هناك سهولة استخدام بدرجة موافق إلى حد ما.
- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:
- تتميز هذه الدراسة بتركيزها المجالي على "تندوف" كمنطقة حدودية، وربطها الرقمنة بمتغيرات دقيقة (التكلفة النفسية، والتقاطع الرقمي) كآليات وسيطة لزيادة الحصيلة، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بإسهاب.

الإطار النظري:

الرقمنة: كلمة " الرقمنة"، وجدت في اللغة الإنجليزية، بمعنى Digitization وتشير إلى عمليات تحويل الوثائق والصور والمواد السمعية البصرية من صورتها المادية الملموسة إلى صيغة من الصيغ الرقمية كعمليات المسح الضوئي للوثائق والصور والتسجيل الرقمي للأشرطة التناظرية وغيرها. وبمعنى آخر Digitalization والتي يقصد بها المعنى الواسع للرقمنة والذي يشمل عمليات توظيف التكنولوجيا الرقمية في العمليات الإدارية من خلال منصات متخصصة دقيقة وفائقة السرعة تتيح للمجتمع عند اكتمال العمل بها التخلص من الأنماط التقليدية للعمل والانتقال إلى العصر الرقمي (بن يزة و وهيبة، 2024).

تعريف الضريبة: الضريبة هي اقتطاع مالي إما نقدي، إلزامي بصفة إجبارية من قبل الأفراد، ونهائي أي غير قابلة لإسترداد تحدده الدولة ودون مقابل أي يجهل نفعها ومقدارها الفرد، بل الغرض منها تحقيق أهداف عامة لكل المواطنين والدولة. (بوزيدة، 2010).

تعريف الجباية: يقصد بالجباية مجمل الاقتطاعات النقدية الإجبارية المطبقة على مداخيل الأفراد وأرباح الشركات المؤداة لفائدة الدولة وإدارتها العمومية من أجل تغطية نفقاتها المتنوعة. كما تعني أنواع أخرى من الجباية مثل الجباية البترولية الجباية المحلية، الجباية

البيئية والجباية الجمركية أو اقتطاعات نقدية إجبارية أخرى من دون الضرائب مثل الرسم شبه الجبائي الرسم الإتاوة والمساهمات الاجتماعية.

وبالتالي فإن الجباية أوسع مفهوم من مصطلح الضريبة، أي أن الحصيلة الضريبة جزء من الحصيلة الجبائية كما يقصد بها أنواع أخرى مثل الجباية البترولية، الجباية المحلية الجباية البيئية والجباية الجمركية (المصالح، جباية المؤسسة، 2021، صفحة 31).

الوعاء الضريبي : يقصد بوعاء الضريبة هو المادة الخاضعة للضريبة أو المحل الذي يتحمل عبء الضريبة ويعرف بأنه الشيء أو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة، ويوسع البعض في تعريف وعاء الضريبة ليشمل طريقة توزيع الضريبة بين المادة المفروضة عليها أو بدمج الوعاء بفكرة المقدرة التكاليفية، على اعتبار أن المقدرة التكاليفية هي التي تشكل موضوع الضريبة (فوزي و حمامة ، 2024).

مفهوم وأشكال التهرب الضريبي: ويقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، ولتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة، وعلى هذا الأساس نميز بين شكلين للتهرب الضريبي هما:

- تهرب ضريبي بدون إنتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالتهرب الضريبي.
- تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالغش الضريبي (مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، 2016، صفحة 151).

كفاءة الإدارة الضريبية : تشكل إدارة الضرائب الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى، بالإضافة إلى إقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية قصد تحسين كفاءة النظام الضريبي. لذلك قد تؤدي الإدارة الضريبية دوراً هاماً في خلق البيئة الضريبية الملائمة في المجتمع كما يمكنها أن تساهم في فعالية النظام الضريبي، إذ أن النظام الضريبي الأحسن تصوراً لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه. وتعتبر الإدارة الضريبية مزيج من العناصر الإدارية والقانونية والمالية، كما أنها فرع من فروع الإدارة المالية لذلك فإنها تحتوي على نفس الوظائف الإدارية الرئيسية والتي تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

ويتمثل التخطيط الضريبي في تحليل الأوضاع السائدة والتنبؤ بالأوضاع المستقبلية وتحديد الأهداف التي يجب تحقيقها في مجال الإدارة الضريبية، ثم رسم السياسات والخطط والبرامج التي تساعد على تحسين الأداء ورفع الكفاءة وتنسيق الأنشطة الإدارية، بينما يهتم التنظيم في مجال الإدارة الضريبية على حصر مهام الإدارة في ظل النظام الضريبي السائد. (مراد، 2016، الصفحات 113-114).

تحصيل الضريبة : بعد اختيار المادة الخاضعة للضريبة وتقديرها وحساب مبلغها تأتي عملية التحصيل بغرض تأدية مبلغ الدين الجبائي، وتتبع الإدارة الجبائية طرق مختلفة لتحصيل الضريبة بحيث تختار لكل ضريبة طريقة التحصيل المناسبة، التي تحقق كل من الاقتصاد في النفقات والملاءمة في الدفع.

ويعرف التحصيل الضريبي بأنه مجموعة من العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية وفقاً للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار.

يتم تحصيل الضريبة وفق أحد الطرق التالية:

- 1- طريقة التوريد المباشر: ويقصد بها قيام المكلف بسداد قيمة الضريبة المستحقة بشكل مباشر إلى مصلحة الضرائب من واقع الإقرار الذي يقدمه عن دخله أو ثروته.

- 2- طريقة الأقساط المقدمة وفق هذه الطريقة يقوم المكلف بدفع أقساط دورية خلال السنة المالية على أساس قيمة الضريبة المستحقة عن السنة السابقة على أن يتم التسوية النهائية بعد تحقيق ربح السنة الجارية.
- 3- طريقة الاقتطاع من المصدر أو المنبع: وهي من أهم الطرق حيث تنعدم فرصة التهرب من قبل المكلف لأنه يحصل على الدخل الصافي بعد أن تدفع الضريبة بواسطة شخص آخر أو جهة أخرى، ولا تتحمل مصلحة الضرائب تكلفة هامة لجباية هذه الضريبة، حيث يلتزم المكلف بتوريدها إلى مصلحة الضرائب في الآجال المحددة ودون مقابل أو أجر. (الصالح، 2021، الصفحات 48-49).

الإطار التطبيقي:

1- مجتمع وعينة الدراسة:

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر رقمنة الإدارة الجبائية بأبعادها المتمثلة في: توسيع الوعاء الضريبي، تفعيل كفاءة الرقابة الجبائية الرقمية، تبسيط الإجراءات، وتعزيز الامتثال الطوعي الرقمي على مستوى الحصيلة الجبائية. ولتحقيق أهداف البحث، تم تحديد مجتمع الدراسة ليشمل كافة موظفي مركز الضرائب بولاية تندوف، والبالغ عددهم (42) موظفاً، مع استبعاد أعوان الأمن من إطار المعاينة نظراً لعدم ارتباط مهامهم المباشرة بعمليات التحصيل الضريبي. وقد تم سحب عينة عشوائية طبقية وتوزيع (37) استبانة على الباحثين، استُردت منها (34) استبانة. وبعد عملية الفرز المكتبي، تم استبعاد (3) استبانات لعدم صلاحيتها، ليستقر حجم العينة الصالحة للتحليل الإحصائي عند (31) استبانة.

2- أداة الدراسة:

من خلال الدراسة تم تصميم استبانة وتم تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: تضمن هذا القسم الخصائص الديمغرافية والوظيفية لعمال مركز الضرائب وشملت (الجنس-السن-الصفة الوظيفية-سنوات الخبرة-المستوى التعليمي).

القسم الثاني: تضمن هذا القسم العبارات التي استخدمت لقياس المتغير المستقل رقمنة الإدارة الجبائية بأبعاده الثلاثة الأول توسيع الوعاء الضريبي والثاني كفاءة الرقابة الجبائية والثالث تبسيط الإجراءات والامتثال الطوعي بالإضافة إلى العبارات التي تقيس المتغير التابع الحصيلة الجبائية.

تم تحليل البيانات باعتماد على تحليل الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج SPSS ، وقد اعتمدنا في جمع البيانات على مقياس ليكرت الخماسي لقياس آراء أفراد العينة، وذلك لما يتمتع به من مصداقية ودقة في النتائج والمفضل لدى جل الباحثين.

3- اختبار الاتساق الداخلي وثبات أداة القياس :

3-1- اختبار التوزيع الطبيعي : يعد اختبار التوزيع الطبيعي خطوة أساسية قبل تطبيق الاختبارات الإحصائية المعلمية، نظراً لاعتمادها على افتراض خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي. ومن بين أكثر الاختبارات استخداماً في هذا المجال هو اختبار شابيرو-ويلك، خاصة مع العينات الصغيرة، حيث يقيس مدى مطابقة البيانات للتوزيع الطبيعي، وتقوم فرضيته الصفرية على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويتم اتخاذ القرار بناءً على مستوى الدلالة الإحصائية، مما يساعد في اختيار الأسلوب التحليلي المناسب وضمان دقة النتائج.

H0: البيانات تتبع توزيع طبيعي

H1: البيانات لا تتبع توزيع طبيعي الجدول رقم 01: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيري الدراسة

المتغير	إختبار شابيرو ويلك	
	قيمة شابيرو ويلك	مستوى الدلالة
رقمنة الإدارة الجبائية	0.903	0.08
الخصيلة الجبائية	0.853	0.062

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة إحصائية شابيرو ويلك Shapiro wilks بلغت قيمة 0.903 بالنسبة لمتغير الإدارة الحديثة، وبلغت قيمة 0.853 بالنسبة لمتغير الخصيلة الجبائية، وبمستوى دلالة قدرت قيمتها بـ 0.08 لمتغير الإدارة الحديثة وبقية 0.062 لمتغير الخصيلة الضريبية، وهي قيم أكبر من مستوى الدلالة المفترض (0.05)، وعليه في هذا الحالة يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على:

البيانات تتبع توزيع طبيعي، بمعنى أن الانحرافات بين البيانات وشكل التوزيع قليلة جدا.

3-2- اختبار الاتساق الداخلي: يعبر عن مدى انتماء الفقرات أو العبارات فعليا إلى البعد أو المتغير التي تم وضعها

ضمنه وهنا الحديث عن متغير "رقمنة الإدارة الجبائية" بأبعاده الثلاثة الموجه للأفراد الموظفين والذي يضم 15 فقرة، ومتغير الخصيلة الجبائية الذي يضم 05 فقرات، تم الإجابة عليها بمقياس ليكرت الخماسي، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على معامل الارتباط pearson لقياس مدى ارتباط كل فقرة مع المحور الذي وضع فيه أو التابع له، عند مستوى الدلالة 0.05 وهو ما تعتبر عنه النتائج الموضحة في الجدول التالي. الجدول رقم 02: اختبار اتساق فقرات متغير رقمنة الإدارة الجبائية.

البعد	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
توسيع الوعاء الضريبي	الفقرة 01	0.452*	0.05	0.000
	الفقرة 02	0.563**	0.05	0.000
	الفقرة 03	0.651**	0.05	0.000
	الفقرة 04	0.480**	0.05	0.000
	الفقرة 05	0.767**	0.05	0.000
كفاءة الرقابة الجبائية	الفقرة 01	0.504**	0.05	0.000
	الفقرة 02	0.479**	0.05	0.000
	الفقرة 03	0.655**	0.05	0.000
	الفقرة 04	0.433**	0.05	0.000
	الفقرة 05	0.666**	0.05	0.000
تبسيط الإجراءات والامتثال الطوعي	الفقرة 01	0.802**	0.05	0.000
	الفقرة 02	0.541**	0.05	0.000
	الفقرة 03	0.584**	0.05	0.000
	الفقرة 04	0.773**	0.05	0.000
	الفقرة 05	0.608**	0.05	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق يتضح أن معاملات الارتباط بين كل فقرة والبعد التابعة له حسب عينة الدراسة موجبة، وتراوح بين (0.802) في حدها الأعلى وذلك عند الفقرة رقم (01) ضمن البعد الثالث، أما في حدها الأدنى فقد بلغ (0.433) عند الفقرة رقم (04) من البعد الثاني.

مما سبق يمكن القول إن جميع فقرات المتغير المستقل دالة إحصائياً عند مستوى معنوية يساوي (0.05).

الجدول رقم 03: اختبار استساق فقرات متغير الحصيلة الجبائية.

المتغير	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
الحصيلة الجبائية	الفقرة 01	0.816**	0.05	0.000
	الفقرة 02	0.902**	0.05	0.000
	الفقرة 03	0.835**	0.05	0.000
	الفقرة 04	0.649**	0.05	0.000
	الفقرة 05	0.841**	0.05	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق يتضح أن معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمتغير "الحصيلة الجبائية" حسب عينة الدراسة موجبة، حيث جاءت الفقرة رقم (02) في المرتبة الأولى من حيث معامل ارتباطها حيث بلغت (0.902)، أما في المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (04) بمعامل ارتباط بلغ (0.649).

مما سبق يمكن القول إن جميع فقرات المتغير التابع دالة إحصائياً عند مستوى معنوية يساوي (0.05).

3-3- اختبار ثبات أداة القياس :

الثبات هو مدى التباينات أو الأخطاء العشوائية في نتائج الدراسة وهو يشير إلى أن تطبيق قياس أو اختبار معين إذا كان أكثر من مرة على الأشخاص أنفسهم أو على الأشياء نفسها فسيعطينا النتائج نفسها في كل مرة.

وقد تم الاعتماد على معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات الفقرات المستخدمة في الاستبيان، والجدول التالي يوضح معاملات ألفا كرونباخ.

الجدول رقم 04: معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

معايير	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
رقمنة الإدارة الجبائية	15	0.812
	05	0.634
	05	0.736
	05	0.678
الحصيلة الجبائية	05	0.860
الدرجة الكلية للاستبانة	20	0.893

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية بلغ قيمة 0.893 أي أنه فاق قيمة 0.7 وهي قيمة قوية ومقبولة جداً، حيث بلغت قيمته "0.812" بالنسبة لفقرات متغير رقمنة الإدارة الجبائية، وبلغت قيمته "0.860" بالنسبة

لفقرات متغير الحصيللة الجبائية، وهي نسبة عالية تشير إلى أن فقرات محور الاستبيان يتمتع بالثبات الكافي ويمكن الاعتماد عليه لجمع البيانات.

4- توزيع أفراد العينة حسب متغيرات البيانات الشخصية.

الجدول رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب البيانات الشخصية.

المتغير	الفئة	التكرار	النسب المئوية	المجموع
الجنس	ذكر	12	38.7%	31
	أنثى	19	61.3%	
السن	أقل من 30 سنة	01	3.2%	31
	من 30 إلى 40 سنة	12	38.7%	
	من 40 إلى 50 سنة	12	38.7%	
	أكثر من 50 سنة	06	19.4%	
الصفة الوظيفية	مفتش	08	25.8%	31
	مراقب	02	6.5%	
	إطار	19	61.3%	
	إداري	02	6.5%	
سنوات الخبرة	أقل من 05 سنوات	05	16.1%	31
	من 05 إلى 10 سنوات	07	22.6%	
	أكثر من 10 سنوات	19	61.3%	
المستوى التعليمي	ثانوي أو أقل	04	12.9%	31
	تقني-تقني سامي	06	19.4%	
	ليسانس	09	29%	
	ماستر	11	35.5%	
	دراسات عليا متخصصة	01	3.2%	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

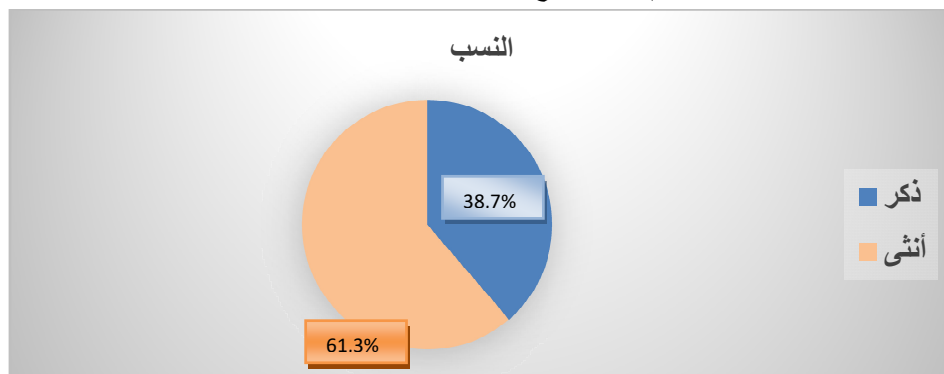
يتضح من خلال الجدول رقم (05) ومن حيث الجنس أن نسبة الإناث بلغت 61.3% (19 موظفة) مقابل 38.7% (12 موظفا) من الذكور، ما يعكس تفوق العنصر النسوي داخل العينة المدروسة، أما بالنسبة إلى السن فتظهر النتائج أن الفئة العمرية الأقل من 30 سنة تمثل أقل نسبة، ومن 40 إلى 50 سنة بنسبة 38.7% (12 موظفا) وفئة من 30 إلى 40 سنة بنسبة 38.7% (12 موظفا) تمثل النسبة الأكبر، في حين تمثل فئة أكثر من 50 سنة بنسبة 19.4% (06 موظفين)، وهو ما يدل على تمركز أغلب أفراد العينة ضمن الفئات العمرية المتوسطة، وفيما يتعلق بـ **الصفة الوظيفية** يتبين أن فئة الإطارات تشكل النسبة الأكبر بـ 61.3% (19 إطارا)، تليها فئة المفتشين بنسبة 25.8% (08 مفتشين)، بينما جاءت فئتا المراقب والإداري بنسبة متساوية بلغت 6.5% (02 لكل فئة)، كما يتضح ومن حيث **سنوات الخبرة** فتظهر النتائج أن 61.3% (19 موظفا) لديهم خبرة تفوق 10 سنوات، و 22.6% (07 موظفين) تتراوح خبرتهم بين 05 و 10 سنوات، في حين تمثل فئة أقل من 05 سنوات بنسبة 16.1% (05 موظفين)، وفي الأخير وبخصوص **المستوى التعليمي** يتضح أن فئة الماستر تمثل النسبة الأكبر بـ 35.5% (11 موظفا)، تليها فئة الليسانس بنسبة 29% (09 موظفين)، ثم تقني-تقني سامي بنسبة 19.4% (06 موظفين)، فثانوي أو أقل بنسبة 12.9% (04 موظفين)، وأخيرا دراسات عليا متخصصة بنسبة 3.2% (01 موظف).

تعكس هيمنة العنصر النسوي داخل العينة تحول تنظيمي لموظفي الإدارة الجبائية، حيث أصبح حضور المرأة في الوظائف ذو الطابع الإداري والرقابي أكثر بروزا، وهو ما قد يكون له أثر إيجابي على تبني أنماط العمل الرقمية نظرا لما تشير إليه بعض الأدبيات من ارتفاع مستوى الالتزام والانضباط التنظيمي لدى هذه الفئة، كما أن تمركز أغلب الموظفين ضمن الفئة العمرية 30-50 سنة يدل على أن العينة تتكون أساسا من موارد بشرية ناضجة مهنية، تجمع بين الخبرة الميدانية والقدرة على التكيف مع متطلبات التحول الرقمي، وهو عنصر مهم في دراسة رقمنة الإدارة الجبائية باعتبار أن هذه الفئة تمثل العمود الفقري للتنفيذ الفعلي للسياسات الجبائية، أما من حيث الصفة الوظيفية، فإن هيمنة فئة الإطارات تعزز من مصداقية النتائج، كون هذه الفئة تضطلع بمهام إشرافية وتنظيمية واتخاذ قرارات، وبالتالي فهي الأكثر احتكاكا بأنظمة المعلومات الجبائية الرقمية، والأقدر على تقييم أثرها على فعالية التحصيل الجبائي.

وتشير نسبة الخبرة المرتفعة (أكثر من 10 سنوات) إلى أن غالبية أفراد العينة يمتلكون معرفة تراكمية بالنظام الجبائي التقليدي، مما يسمح لهم بإجراء مقارنة موضوعية بين مرحلة ما قبل الرقمنة وما بعدها، وهو ما يضيفي عمق تفسيري على إجاباتهم المتعلقة بتأثير الرقمنة على الحصيلة الجبائية، أما المستوى التعليمي المرتفع نسبيا، خاصة لدى حاملي الماستر والليسانس، فهو يعكس توفر رأس مال بشري مؤهل قادر على استيعاب الأنظمة الرقمية الحديثة والتعامل مع البرمجيات الجبائية، وهو عامل حاسم في نجاح مشاريع التحول الرقمي داخل الإدارة الجبائية.

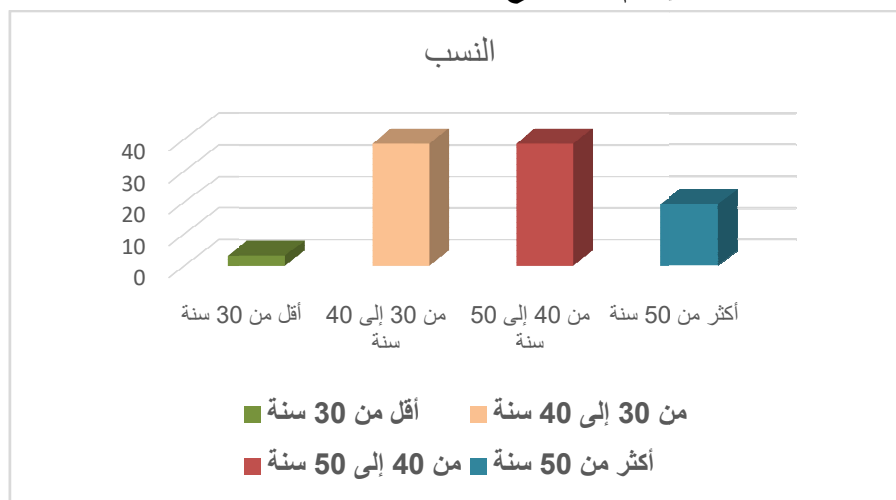
بصفة عامة، فإن خصائص العينة تشير إلى توفر شروط تنظيمية وبشرية ملائمة لدراسة أثر رقمنة الإدارة الجبائية على الرفع من الحصيلة الجبائية، حيث تتسم العينة بارتفاع مستوى التأهيل والخبرة والتمثيل الوظيفي الإشرافي، مما يعزز موثوقية النتائج اللاحقة المرتبطة باختبار فرضيات الدراسة في إطار إدارة الأعمال.

الشكل رقم 01: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.



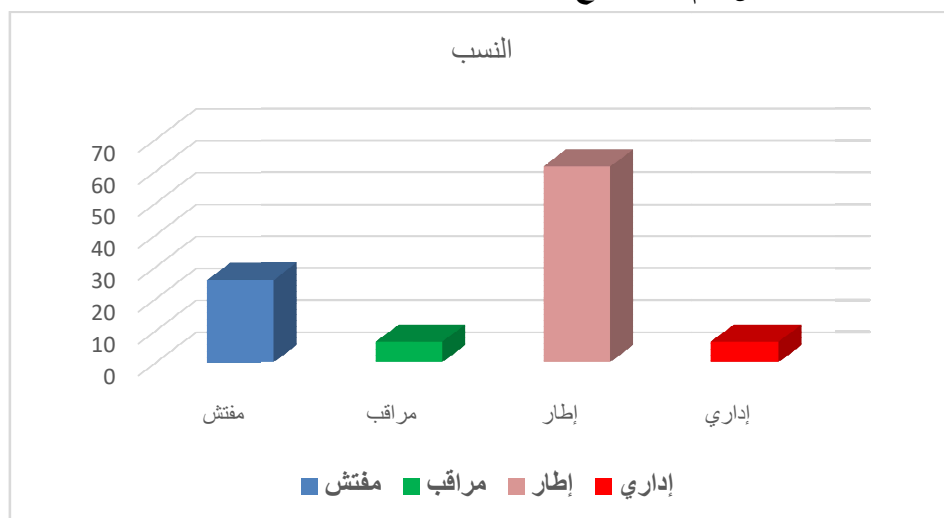
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الشكل رقم 02: توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.



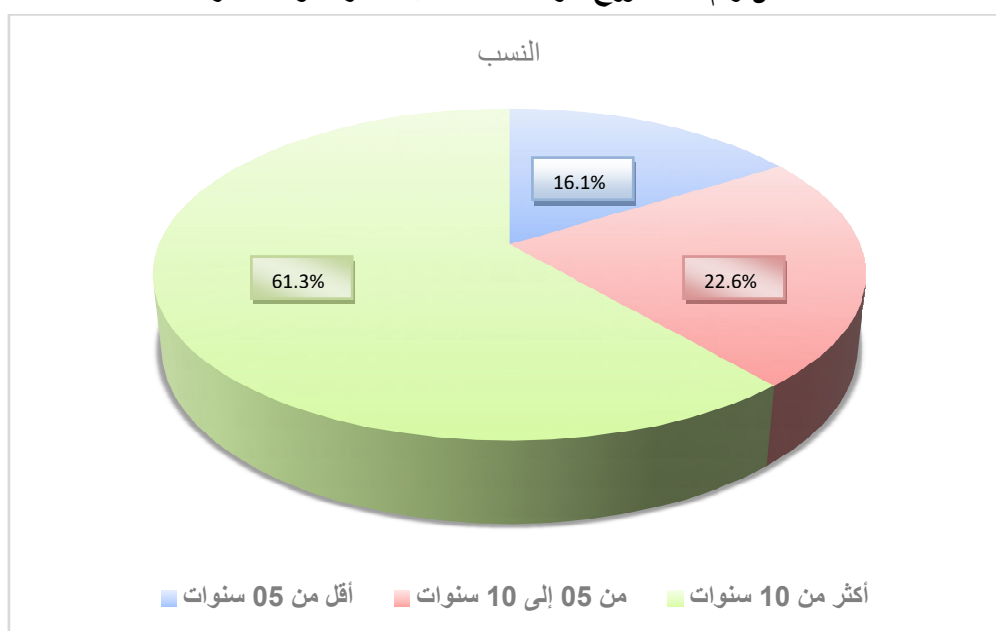
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الشكل رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب متغير الصفة الوظيفية.



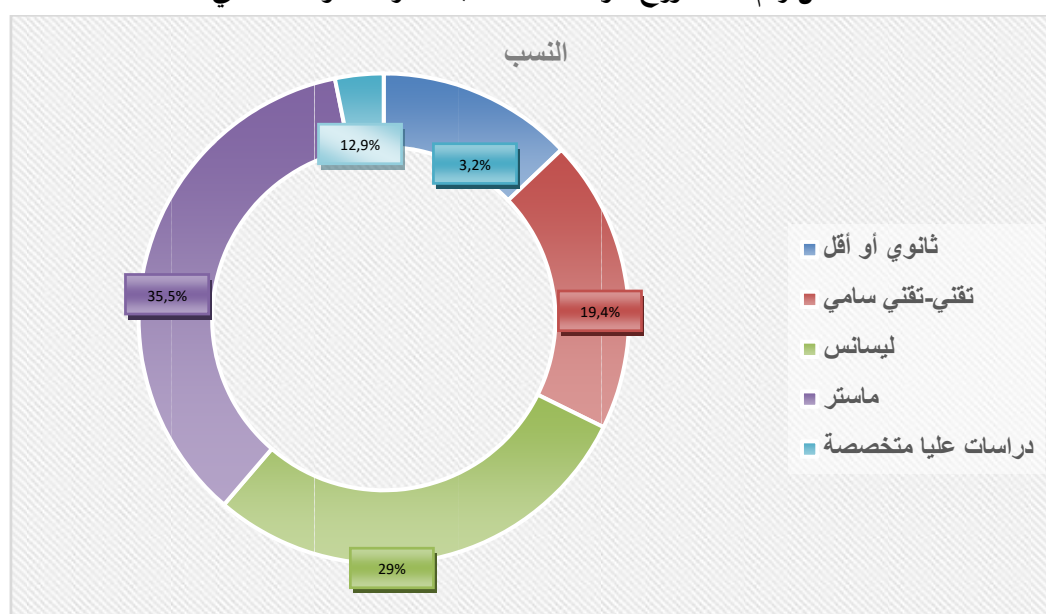
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الشكل رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الشكل رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

5- مستوى إدراك أفراد العينة لمخاطر الاستبيان

5-1- قياس مستوى إدراك العينة لمتغير رقمنة الإدارة الجبائية (اتجاهات آراء العينة).

الجدول رقم 06: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمخارج المتغير المستقل.

المتغير/البعد	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	درجة التأثير أو التبني
واقع الرقمنة وتوسيع الوعاء الضريبي	4.27	0.451	موافق بشدة	مرتفع
كفاءة الرقابة الجبائية	4.19	0.463	موافق	مرتفع
تبسيط الإجراءات والامتثال الطوعي	4.26	0.463	موافق بشدة	مرتفع
رقمنة الإدارة الجبائية (الدرجة الكلية للمتغير المستقل)	4.24	0.403	موافق بشدة	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يوضح الجدول رقم (06) أن متوسطات أبعاد متغير رقمنة الإدارة الجبائية تتراوح بين 4.19 و 4.27 على مقياس ليكرت الخماسي، مما يعكس اتجاهات إيجابية ومرتفعة بين أفراد العينة نحو الرقمنة، فبعد واقع الرقمنة وتوسيع الوعاء الضريبي سجل متوسط حسابي قدره 4.27 بانحراف معياري 0.451، وبعد كفاءة الرقابة الجبائية بلغ المتوسط الحسابي له قيمة 4.19 مع انحراف 0.463، بينما حقق بعد تبسيط الإجراءات والامتثال الطوعي متوسط قدره 4.26 بانحراف 0.463، وبالنسبة للدرجة الكلية للمتغير، بلغ المتوسط 4.24 مع انحراف معياري 0.403، مما يدل على توافق نسبي بين آراء أفراد العينة حول أهمية الرقمنة وجديتها في العمل الجبائي.

وتعكس هذه النتائج أن موظفي مركز الضرائب بولاية تندوف يمتلكون وعي مرتفع جدا بالدور الحيوي الذي تلعبه الرقمنة في الإدارة الجبائية، حيث يتضح أن متوسطات جميع الأبعاد تجاوزت 4.1 على مقياس ليكرت، مما يعكس إجماع نسبي على أهمية التحول الرقمي في تحسين فعالية العمل الجبائي، فعلى مستوى واقع الرقمنة وتوسيع الوعاء الضريبي، يرى الموظفون أن الأنظمة الرقمية مثل التقييم الجبائي الموحد والتسجيل الإلكتروني الإجباري تساعد على تحديد هوية المكلفين بدقة، وحصص الأنشطة الاقتصادية غير المصرح بها، وهو ما يساهم بشكل مباشر في زيادة الإيرادات الضريبية وتعزيز دقة البيانات المستخدمة في التخطيط المالي والإداري، هذا الوعي المرتفع يدل على أن الموظفين يدركون كيف يمكن للرقمنة أن تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات الضريبية وتوسيع قاعدة الموارد المالية للدولة، وهو مؤشر على فعالية الرقمنة كأداة استراتيجية للرفع من الحصيلة الجبائية.

أما بخصوص كفاءة الرقابة الجبائية والحد من التهرب الضريبي، فتؤكد النتائج أن الموظفين يعتبرون الرقمنة وسيلة فعالة للحد من التدخل البشري وتقليل فرص التواطؤ أو الفساد الإداري، من خلال أتمتة إجراءات الرقابة واستخدام برمجيات التحليل الرقمي للملفات الأكثر خطورة، وقد أظهر هذا البعد أن الموظفين يدركون أن الرقمنة ترفع من سرعة ودقة اكتشاف الممارسات الضريبية غير الصحيحة، وتقلل من هامش الاقتصاد الخفي، مما يعزز الشفافية ويزيد من المصداقية المؤسسية، وهو أمر أساسي في إدارة الأداء ورفع الحصيلة الجبائية، وبخصوص بعد تبسيط الإجراءات وتعزيز الامتثال الطوعي، فقد أظهرت النتائج أن الرقمنة تساهم في خفض "التكلفة النفسية والزمنية" للمكلفين، وتسهيل الولوج إلى الخدمات الضريبية الإلكترونية، مما يشجع على الالتزام الطوعي وتقليل حالات التأخر في دفع المستحقات، ويشير هذا إلى أن الإدارة الجبائية لم تعد تعتمد فقط على الرقابة القسرية، بل تعمل على خلق بيئة محفزة للامتثال الطوعي من خلال تبسيط المساطر وتوفير بوابات إلكترونية شفافة وفعالة.

بصفة عامة، يعكس المتوسط العام المرتفع للمتغير المستقل (4.24) أن الرقمنة أصبحت جزءاً أساسياً من استراتيجية الإدارة الجبائية، حيث توفر أداة قوية لرفع الحصيلة من خلال تحسين جودة البيانات، تعزيز فعالية الرقابة، وتسريع إجراءات الامتثال، كما توضح النتائج أن الرقمنة لا تؤثر فقط على الأداء المالي، بل تمتد إلى تحسين بيئة العمل الداخلية، من خلال تقليص الأعمال الورقية المتكررة، وزيادة الشفافية، وتقليل التداخلات الإدارية، مما يعزز رضا الموظفين ويزيد من كفاءتهم الإنتاجية، وهو عنصر مهم

في استراتيجيات إدارة التنظيم، علاوة على ذلك، فإن قدرة الموظفين على التكيف مع أنظمة الرقمنة تؤكد أن الفجوة بين الإدراك الواعي للرقمنة وبين التطبيق العملي شبه محدودة، مما يعكس مستوى متقدم من النضج الرقمي داخل الإدارة الجبائية، ويتيح إمكانية استخدام هذه النتائج كأساس لتطوير برامج تدريبية واستراتيجيات تحفيزية تعزز التبني الكامل للتقنيات الحديثة، وبالتالي رفع الحصيلة الجبائية بشكل ملموس ومستدام.

5-2- قياس مستوى إدراك العينة لمتغير الحصيلة الجبائية (اتجاهات آراء العينة).

الجدول رقم 07: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمخارج المتغير التابع.

المتغير/البعد	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	درجة التأثير أو التبني
الحصيلة الجبائية	3.92	0.797	موافق	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يوضح الجدول رقم (07) أن متوسط متغير الحصيلة الجبائية بلغ 3.92 مع انحراف معياري قدره 0.797 على مقياس ليكرت الخماسي، مما يشير إلى أن اتجاهات آراء أفراد العينة جاءت إيجابية ومرتفعة تجاه تأثير الرقمنة على التحصيل الضريبي، كما أن الانحراف المعياري المنخفض نسبياً يعكس تماسك نسبي في آراء الموظفين حول درجة أثر الرقمنة على الحصيلة، وهو ما يعزز مصداقية النتائج ويؤكد توافق إدراك أفراد العينة حول الأثر المالي للتقنيات الرقمية على فعالية التحصيل.

تشير هذه النتائج إلى أن الموظفين يدركون بوضوح العلاقة الطردية بين تطبيق أنظمة الرقمنة وارتفاع حجم التحصيل الضريبي السنوي، فالدفع الإلكتروني والبوابات الرقمية ساهمت في زيادة سيولة الخزينة العامة من خلال تقليص الفارق الزمني بين الاستحقاق والتحصيل الفعلي، كما أدت دقة المعلومات الرقمية إلى تقليل المنازعات وتسريع تحصيل الديون العالقة، ويظهر من متوسط المتغير المرتفع أن الرقمنة أسهمت أيضاً في خفض تكلفة التحصيل (Cost of Collection)، مما رفع صافي الإيرادات الموجهة إلى الميزانية العامة، بالإضافة إلى قدرتها على استرداد الديون القديمة التي كان يصعب متابعتها بالطرق التقليدية الورقية.

يعكس هذا المتوسط المرتفع قدرة الإدارة الجبائية على استثمار الرقمنة كأداة استراتيجية لتحسين النتائج المالية، وتعزيز فعالية الموارد البشرية، وتقليل الهدر الإداري، مما يؤدي إلى رفع الحصيلة الجبائية بشكل ملموس ومستدام، كما أن توافق آراء الموظفين حول أهمية الرقمنة في التحصيل يشير إلى وجود وعي تنظيمي وإداري متقدم يجعل من الرقمنة عنصر أساسي في تحسين العمليات واتخاذ القرارات الاستراتيجية داخل الإدارة الجبائية.

6- اختبار الفرضيات.

6-1- اختبار الفرضية الرئيسية:

تنص الفرضية على ما يلي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة الإدارة الجبائية على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.

الفرضية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة الإدارة الجبائية على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.

الفرضية H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة الإدارة الجبائية على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.

الجدول رقم 08: اختبار الفرضية الرئيسية.

درجة التغير	معامل الانحدار Beta	معامل التحديد R-deux	قيمة F	Sig	مستوى الدلالة	القرار الاحصائي
1.570	0.795	0.632	49.755	0.00	0.05	مقبول

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول أن ومن خلال درجة التغير التي بلغت قيمة 1.570 أي أنه كل ما تغير متغير رقمية الإدارة الجبائية بدرجة واحدة تغيرت الحصيلة الجبائية لمركز الضرائب بولاية تندوف ب 1.570 درجة وهي قيمة كبيرة جدا (أكبر الواحد) وعليه فإنه تأثير موجب وهذا بالنظر لإشارة درجة التغير (إشارة موجبة)، ونلاحظ من خلال معامل التحديد الذي بلغت قيمته 0.632 أنه يمكن القول متغير رقمية الإدارة الجبائية قد ساهم في تفسير ما نسبته 63.2% من متغير الحصيلة الضريبية وهي نسبة قوة جدا، كما بلغت درجة التأثير **Beta** 0.795 وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في متغير رقمية الإدارة الجبائية يؤدي الى تعزيز الحصيلة الضريبية بقيمة 0.795 وهي قيمة قوية ومقبولة.

ونلاحظ أن هذا التأثير دال إحصائيا بما أن قيمة الدلالة له قدرت ب Sig 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05. حيث بلغت قيمة F المحسوبة 49.755 وهي أكبر من قيمتها الجدولية.

ومنه يتم قبول الفرض البديل الذي ينص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة الإدارة الجبابة على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف"

2-6- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تنص الفرضية عل ما يلي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لواقع الرقمنة وتوسيع الوعاء الضريبي على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.

الفرضية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لواقع الرقمنة وتوسيع الوعاء الضريبي على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.

الفرضية H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لواقع الرقمنة وتوسيع الوعاء الضريبي على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.

الجدول رقم 09: اختبار الفرضية الفرعية الأولى.

درجة التغير	معامل الانحدار Beta	معامل التحديد R-deux	قيمة F	Sig	مستوى الدلالة	القرار الاحصائي
1.155	0.655	0.428	21.739	0.00	0.05	مقبول

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول أن ومن خلال درجة التغير التي بلغت قيمة 1.155 أي أنه كل ما تغير بعد واقع الرقمنة وتوسيع الوعاء الضريبي بدرجة واحدة تغيرت الحصيلة الجبائية لمركز الضرائب بولاية تندوف ب 1.115 درجة وهي قيمة فاقت الواحد وعليه فإنه تأثير موجب وهذا بالنظر لإشارة درجة التغير (إشارة موجبة)، ونلاحظ من خلال معامل التحديد الذي بلغت قيمته 0.428 أنه يمكن القول بعد واقع الرقمنة وتوسيع الوعاء الضريبي قد ساهم في تفسير ما نسبته 42.8% من متغير الحصيلة الضريبية، كما بلغت درجة التأثير **Beta** 0.655 وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في بعد واقع الرقمنة وتوسيع الوعاء الضريبي يؤدي الى تعزيز الحصيلة الضريبية بقيمة 0.655 وهي قيمة مقبولة.

ونلاحظ أن هذا التأثير دال إحصائيا بما أن قيمة الدلالة له قدرت ب Sig 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05. حيث بلغت قيمة F المحسوبة 21.739 وهي أكبر من قيمتها الجدولية.

ومنه يتم قبول الفرض البديل الذي ينص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لواقع الرقمنة وتوسيع الوعاء الضريبي على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.

6-3- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تنص الفرضية على ما يلي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة الرقابة الجبائية الرقمية على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.

الفرضية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة الرقابة الجبائية الرقمية على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.

الفرضية H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة الرقابة الجبائية الرقمية على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.

الجدول رقم 10: اختبار الفرضية الفرعية الثانية.

درجة التغير	معامل الانحدار Beta B	معامل التحديد R-deux	قيمة F	Sig	مستوى الدلالة	القرار الاحصائي
1.060	0.616	0.379	17.712	0.00	0.05	مقبول

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول أن ومن خلال درجة التغير التي بلغت قيمة 1.060 أي أنه كل ما تغير بعد كفاءة الرقابة الجبائية الرقمية بدرجة واحدة تغيرت الحصيلة الجبائية لمركز الضرائب بولاية تندوف ب 1.060 درجة وهي قيمة كبيرة فاقت الواحد وعليه فإنه تأثير موجب وهذا بالنظر لإشارة درجة التغير (إشارة موجبة)، ونلاحظ من خلال معامل التحديد الذي بلغت قيمته 0.379 أنه يمكن القول بعد كفاءة الرقابة الجبائية الرقمية قد ساهم في تفسير ما نسبته 37.9% من متغير الحصيلة الضريبية، كما بلغت درجة التأثير **Beta 0.616** وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في بعد كفاءة الرقابة الجبائية الرقمية يؤدي الى تعزيز الحصيلة الضريبية بقيمة 0.616 وهي قيمة قوية ومقبولة.

ونلاحظ أن هذا التأثير دال إحصائيا بما أن قيمة الدلالة له قدرت ب Sig 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05. حيث بلغت قيمة F المحسوبة 17.712 وهي أكبر من قيمتها الجدولية.

ومنه يتم قبول الفرض البديل الذي ينص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة الرقابة الجبائية الرقمية على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.

6-4- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية على ما يلي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتبسيط الإجراءات والامتثال الطوعي الرقمي على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.

الفرضية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتبسيط الإجراءات والامتثال الطوعي الرقمي على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.

الفرضية H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتبسيط الإجراءات والامتثال الطوعي الرقمي على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.

الجدول رقم 11: اختبار الفرضية الفرعية الثانية.

درجة التغير	معامل الانحدار Beta	معامل التحديد R-deux	قيمة F	Sig	مستوى الدلالة	القرار الاحصائي
1.422	0.825	0.681	61.903	0.01	0.05	مقبول

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول أن ومن خلال درجة التغير التي بلغت قيمة 1.422 أي أنه كل ما تغير بعد تبسيط الإجراءات والامتثال الطوعي الرقمي بدرجة واحدة تغيرت الحصيلة الجبائية لمركز الضرائب بولاية تندوف ب 1.420 درجة وهي قيمة كبيرة فاقت الواحد وعليه فإنه تأثير موجب وهذا بالنظر لإشارة درجة التغير (إشارة موجبة)، ونلاحظ من خلال معامل التحديد الذي بلغت قيمته 0.681 أنه يمكن القول بعد تبسيط الإجراءات والامتثال الطوعي الرقمي قد ساهم في تفسير ما نسبته 68.1% من متغير الحصيلة الضريبية (نسبة قوية)، كما بلغت درجة التأثير **Beta 0.825** وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في من بعد تبسيط الإجراءات والامتثال الطوعي الرقمي يؤدي الى تعزيز الحصيلة الضريبية بقيمة 0.825 وهي قيمة قوية ومقبولة.

ونلاحظ أن هذا التأثير دال إحصائيا بما أن قيمة الدلالة له قدرت ب Sig0.01 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05. حيث بلغت قيمة F المحسوبة 61.903 وهي أكبر من قيمتها الجدولية.

ومنه يتم قبول الفرض البديل الذي ينص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتبسيط الإجراءات والامتثال الطوعي الرقمي على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.

الخلاصة:

يمكن تلخيص ما سبق على النحو التالي :

- رفض الفرضية الصفريّة الرئيسية وقبول الفرضية البديلة بمعنى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة الإدارة الجبائية على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب لولاية تندوف.
 - رفض الفرضية الفرعية الأولى الصفريّة وقبول الفرضية البديلة بمعنى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لواقع الرقمنة وتوسيع الوعاء الضريبي على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف
 - رفض الفرضية الفرعية الثانية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة بمعنى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة الرقابة الجبائية الرقمية على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.
 - رفض الفرضية الفرعية الثالثة الصفريّة وقبول الفرضية البديلة بمعنى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتبسيط الإجراءات والامتثال الطوعي الرقمي على الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بولاية تندوف.
- ختاماً لما تم دراسته حول "دور رقمنة الإدارة الجبائية في الرفع من الحصيلة الجبائية بمركز الضرائب لولاية تندوف"، يمكن أن نقول بأن الرقمنة لم يعد خياراً تكميلياً للإدارة الضريبية، بل ضرورة حتمية لتعزيز الموارد المالية المحلية، ولقد أثبتت النتائج من خلال تحليل العلاقة بين متغيرات رقمنة الإدارة الجبائية (توسيع الوعاء الضريبي، كفاءة الرقابة الجبائية، تبسيط الإجراءات والامتثال الطوعي الرقمي) ومؤشرات الحصيلة الجبائية، أن عصنة قطاع الضرائب في ولاية تندوف تسير في اتجاه إيجابي، رغم وجود بعض التحديات التقنية والبشرية. فالانتقال من النظام التقليدي الورقي إلى الأنظمة المعلوماتية الحديثة (Jibaya'tic) ساهم بشكل ملموس في تحسين كفاءة التحصيل، تقليل التدخل البشري، تحسين آليات الرقابة وتقليل فرص التهرب الضريبي، مما انعكس إيجاباً على الخزينة العمومية المحلية.

نتائج الدراسة:

- أثر إيجابي دال إحصائياً في وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين استخدام تطبيقات الرقمنة (التصريح والدفع عن بعد) وزيادة الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بتندوف.
- أظهرت النتائج بأن التقاطع الرقمي للمعلومات يلعب دوراً هاماً في استرداد الحقوق الضريبية الضائعة، كما له تأثير في اكتشاف المادة الخاضعة للضريبة غير المصرح بها.
- أدت مساهمة الرقمنة في تكريس مبدأ العدالة الضريبية من خلال الحصر الدقيق للمجتمع الضريبي وتقليل التقديرات الجزافية الخاطئة التي كانت مصدراً للمنازعات.

التوصيات:

بناءً على النتائج، نوصي بما يلي:

- 1- بما أننا بمنطقة جنوبية وعلى الحدود يجب تعزيز البنية التحتية وهي ضرورة لتحسين تدفق شبكة الإنترنت وضمان استقرار النظام المعلوماتي بمركز الضرائب وقباضة الضرائب بتندوف لتفادي تعطل مصالح المكلفين.
- 2- ضرورة التكوين المتخصص والمستمر في برجة دورات تكوينية مكثفة والهدف منها تدريب موظفي الرقابة والتحصيل حول كيفية استغلال البيانات الرقمية والتحقيق الحاسبي الإلكتروني، وبما أن أغلب موظفي من الفئة العمرية ما بين 40 و 50 ولديهم خبرة أكثر من 10 سنوات وذوي مستوى تعليمي عالي، ومن مواكبي التكنولوجيا تجدهم من مؤيدي للتغيير كما لديهم قابلية للتكوين.

- 3- إطلاق حملات تحسيسية موجهة للمكلفين لأجل التحفيز على الدفع الإلكتروني شعاعها حول مزايا الدفع الإلكتروني وربطها بحوافز ضريبية للملتزمين رقمياً، كما تقوم بتنظيم أيام دراسية وورشات عمل لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والمحاسبين في تدوف لشرح كيفية استخدام البوابات الإلكترونية ("جبايتك" و "مساهمتك") لكسر الحاجز النفسي أمام التكنولوجيا.
- 4- تعزيز إجراءات أمنية لحماية البيانات الضريبية وهذا لزيادة ثقة المكلفين في المنصات الرقمية.

الهوامش والمراجع باللغة العربية :

- عصرنة وتحديث الإدارة الجبائية في الجزائر. (Fevrier, 2025 02). تاريخ الاسترداد 22 2026, Fevrier, من وزارة المالية: <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/2173-2025-02-06-14-34-12>
- جاء الله محمد فوزي، و فريد حمامة . (2024). الضريبة على راس المال على ضوء التشريعات الجبائية في الجزائر. الجزائر: دار ايلياء للنشر والتوزيع.
- حميد بوزيدة. (2010). جباية المؤسسات. الجزائر، الجزائر، 2010: ديوان المطبوعات الجامعية.
- سعيدة سليمان، و قارة ملاك. (2023). مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والإمتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 362-379.
- عبدالرحمان قروي. (2024). تبني نموذج استخدام المكلفين بالضريبة للنظام المعلوماتي الجبائي-جبايتك- في الجزائر. مجلة مجاميع المعرفة، 206-219.
- فروم محمد الصالح. (2021). جباية المؤسسة. عمان، الاردن: الفا للوثائق.
- فروم محمد الصالح. (2021). جباية المؤسسة. عمان، الاردن: الفا للوثائق.
- محمد، الحبيب سنوسي، و الهاشمي بعاج. (31 أكتوبر، 2024). الغحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات تطبيق التكنولوجيا الرقمية في إدارة الضرائب للحد من ظاهرة التهرب الضريبي. (محمد، الحبيب ؛ بعاش، الهاشمي سنوسي، المحرر) مجلة إقتصاد المال والأعمال، 9(2)، 167-180.
- ناصر مراد. (2016). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ناصر مراد. (2016). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- يوسف بن يزة، و سغيري وهيبه. (2024). التحول الرقمي في الإدارة العامة الجزائرية. الجزائر: ابداع بوك.

الهوامش والمراجع باللغة الأجنبية :

- Bird, R. M., & Eric M., Z. (2008). *Technology and Taxation in Developing Countries: From Hand to Mouse*. Chicago, Etats Unis: National Tax Journal.